وحسب المعدلات الاحصائية لعدة سنوات (٤) فقد شكلت المحاصيل الحقلية البعلية ما نسبة ٢٢٪ من المساحات المزروعة في الضفة الغربية، بينما غطت الاشجار المثمرة ما مساحته ٦١،٥٪، وأما الخضار البعلية بما فيها البطيخ فلم تتجاوز مساحتها ٥،٥٪. ويشكل فرع الزيتون المساحة العظمى من الاشجار المثمرة (٨٠٪)، اما في قطاع غزة فما زالت الحمضيات هي المحصول المسيطر على المساحات المزروعة (٥٢،٥٪) تحت الري بالرغم من بداية انحسار مساحة هذا الصنف لحساب زراعة الخضار (٢٥،٥٪).

٣-٢-٤ وبدأت السنوات الست الاخيرة تشهد ارتفاعا مضطردا في كلفة المدخلات الزراعية، في حين انحسرت معظم المنافذ التسويقية للفواكه والخضار، مما ادى بطبيعة الحال الى ضعف امكانية توفر الفرص لزيادة مضطردة في اسعار المنتجات الزراعية بصورة عامة، وبشكل خاص في اسعار الفواكه والخضار. وشهدت السنوات الاربعة الاخيرة تدهورا مستمرا في كمية وقيمة الصادرات الزراعية، بينما قفزت الواردات الزراعية بشكل ملفت للنظر. ويبين هذا العجز فيما بين الصادرات والواردات الزراعية ظاهرة التشتت في البناء التنظيمي للقطاع الزراعي، ومدى الضعف في البنى التحتية اللازمة لعملية التسويق، ودرجة النقص في الاجهزة الفنية والادارية، ومدى تأثير السياسات والاجراءات المفروضة على التجارة الزراعية.

٣-٢-٥ وتوحي الصورة السابقة الى ضرورة وضع الخطط والبرامج الكفيلة بخلق نوع من التوازن فيما بين تكاليف الانتاج واسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي توفير المردود المجزي للمنتج. وبرامج تطوير فرع الزراعة بشكل عام والزراعة البعلية بشكل خاص لا بد وان تهدف الى زيادة دخل المزارع، وتوفير فرص العمل المستديم والمجزى له، واهم المقاييس التي تبين درجة الوصول الى هذا الهدف هي في امكانيات زيادة الرقعة الزراعية ورفع الانتاجية من وحدة المساحة، وزيادة نسبة الربحية للمزارع، مع ضرورة مراعاة النظر الى تلك الامكانات مجتمعة.

٣-٢-٦ ولا شك في ان للعوامل الخارجة، عن نطاق الموارد الطبيعية (كانحسار الاسواق وندرة البحوث التطبيقية وضعف الاجهزة الارشادية) اثر مباشر على المردود الاقتصادي للعمل الزراعي. غير ان هناك عوامل تتعلق بالارض والماء تترك اثرا كبيرا على حجم ونوعية الانتاج الزراعي. فزيادة الرقعة الزراعية يعتبر احد العوامل الهامة التي ستساعد على توفير بعض الاحتياجات الغذائية للمجتمع - سواء فيما يتعلق باحتياجات المواطنين الحالية او احتياجاتهم المستقبلية في ضوء الزيادة الطبيعية للنمو السكاني او الممكنات المسقبلية لاحتياجات المواطنين العائدين. ناهيك عن توفير فرص العمل الدائم للعاملين في الزراعة. وبالمثل، فهناك ضرورة ملحة وحيوية لزيادة المصادر